الأمم المتحدة

A/C.6/72/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
5 December 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة ماكدوغال (نائبة الرئيس) . . . . . (أستراليا)

المحتويات

البند ٨٠ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18220 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد غفور (سنغافورة)، تولت السيدة ماكدوغال (أستراليا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٨٠ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/72/517)

١ - **السيد أوكايتي** (غانا): قال، متكلّماً بالنيابة عن اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، إنّ اللجنة الاستشارية عقدت دورتها الثانية والخمسين في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ للنظر في تقرير الأمين العام (A/72/517). وأشار إلى أن موجزاً لوقائع اجتماع اللجنة الاستشارية يرد في الفقرات ٤٧ إلى ٥١ من تقرير الأمين العام. واستعرضت اللجنة أيضاً أنشطة تنفيذ البرنامج التي جرت في عام ٢٠١٧، والأنشطة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك ما يتعلق بها من آثار إدارية ومالية.

٢ - واعتبر المتكلم أن برنامج المساعدة من الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة، وهو لا يزال الأساس الذي تستند إليه الجهود التي تبذلها المنظمة لتحسين المعرفة بالقانون الدولي، ومن تهيئة الظروف التي يمكن في ظلّها صون العدالة واحترام القانون الدولي، على النحو المتوخّى في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وجدير بالذكر أنه عندما اقترحت غانا إنشاء البرنامج في عقد الستينيات من القرن الماضي، كانت حركة التحرر من الاستعمار تتوسع في ثلاث مناطق لها تاريخ طويل من الاستعمار، وهي أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد وضع السفير دادزي، وهو دبلوماسي غاني والمبدع الفعلي لبرنامج المساعدة، رؤيته لتقديم التدريب في مجال القانون الدولي في مختلف المناطق والنظم القانونية، وذلك في المقام الأول لفائدة المحامين من البلدان النامية. ولا تزال هذه الرؤية توجّه عمل شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية في ما يتعلق ببرنامج المساعدة.

٣ - وأعرب السيد أوكايتي عن تقديره لإثيوبيا وتايلند وشيلي لاستضافتها الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي؛ ولمدير شعبة التدوين وموظفيها للجهود الدؤوبة التي يبذلونها لضمان النجاح في تنفيذ برنامج المساعدة. وأعرب عن امتنانه الخاص للشعبة لقيامها بإعداد ونشر النسخة الإنكليزية من *دليل القانون الدولي* (*International Law Handbook*) التي ستُستخدم في الدورات التدريبية المنظّمة في إطار برنامج المساعدة، كما ستستخدمها المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب في البلدان النامية. وأشار إلى أن العمل ماض في إعداد النسخة الفرنسية. وختاماً، قال إنه يود أن يشكر السيدة فيرجينيا موريس التي قدمت لبرنامج المساعدة خدمات جليلة على مدى ٣٠ سنة، ولغاية تقاعدها في وقت سابق في عام ٢٠١٧.

٤ - **السيدة جرماني** (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار): قالت إنه من دواعي سرورها أن تقدم معلومات عن مستجدات تنفيذ زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، التي أُنشئت في عام ١٩٨١ لمساعدة المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المهنيين من الدول النامية على تعزيز معرفتهم باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل تعزيز تطبيق الاتفاقية على نطاق أوسع. وأشارت المتكلمة إلى أنه في كلّ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعلان ”محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل“ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، اعترفت الدول بأنّ تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية قانون البحار أمر ضروري لتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام.

٥ - واعتبرت المتكلمة أن الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات من الولايات الأساسية المنوطة بالأمين العام بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والتي اعترفت في مناسبات عديدة بالمساهمة الهامة التي تقدمها زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية. وقالت إنه من الأهمية بمكان إتاحة التمويل اللازم من أجل استمرار منح الزمالة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن الزمالة لم تُمنح لعدة سنوات، في الفترة بين عامَي ٢٠٠٧ و ٢٠١٦، بسبب نقص التمويل، وأنها مُنحت في عام ٢٠١٧ بصيغة معدَّلة ولفترة أقصر نظراً لعدم توفر التمويل الكافي لمنحها بالشروط المعتادة. وأعربت المتكلمة عن تشجيعها القوي للدول الأعضاء على تقديم التبرعات لدعم الزمالة، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢٥٧.

٦ - **السيد ليويلين** (مكتب الشؤون القانونية): تكلم بصفته أمين اللجنة الاستشارية بالنيابة، وقال إنه هو أيضاً يود أن يشيد بالسيدة فرجينيا موريس على عملها أمينةً للجنة الاستشارية المعنية

ببرنامج المساعدة. وشكر أيضاً وفد غانا على قيادته القوية للجنة الاستشارية على مدى عدة عقود. وقال إنّ الكثير من الفضل في القوة التي يوجد عليها البرنامج حاليا يرجع إلى حكومة غانا والسيدة موريس.

٧ - وواصل المتكلم قائلا إن برنامج المساعدة يقدّم أربع دورات تدريبية في مجال القانون الدولي، يشارك فيها أكاديميون وأخصائيون رائدون من جميع أنحاء العالم لإلقاء محاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي، وذلك أمام المحامين والمدرسين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة. ويُعقد برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي، بالاقتران مع برنامج محاضرات أكاديمية القانون الدولي في لاهاي، وتُقدَّم دورات دراسية إقليمية في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي فترة السنتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تمكّن البرنامج، وللمرة الأولى، من عقد جميع دوراته التدريبية الأربع في كلتا السنتين من الفترة. وكان ذلك ممكناً، إلى حد بعيد، بفضل توافر التمويل من الميزانية العادية للمنظمة وكذلك بفضل الدعم الذي قدمته حكومات البلدان التي استضافت الدورات الدراسية، وهي إثيوبيا وتايلند وشيلي وهولندا. وضم المتكلم صوته إلى صوت ممثل غانا في توجيه الشكر إلى هذه الحكومات.

٨ - كذلك، أتاح التمويل المقدَّم من الميزانية العادية إضافة ٥٦ محاضرة جديدة إلى المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، كما أتاح لشعبة التدوين الاستعانة بمجموعة أكثر تنوعاً من المحاضرين وتقديم المحاضرات بلغات أكثر. وتضم المجموعة الموجودة في المكتبة الآن أكثر من ٥٠٠ محاضرة، ويمكن للجمهور الاطلاع عليها مجاناً على شبكة الإنترنت. وحتى الآن، تصفّح المكتبة أكثر من ١,٥ مليون مستخدم من الأفراد. وتدرك الشعبة أنّ الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة محدود في بعض أنحاء العالم، ولذلك فإنها تحوّل جميع المحاضرات إلى ملفات للبث الرقمي، وهو مشروع تتوقع أن يكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٩ - وقامت الشعبة خلال السنة بإعداد ونشر *دليل القانون الدولي: مجموعة من الصكوك* (*International Law Handbook: Collection of Instruments*)، وهو منشور مرجعي من أربعة مجلدات سيُستخدم في الدورات التدريبية التي تُقدم في إطار برنامج المساعدة، وسيوزَّع أيضاً على إدارات الشؤون القانونية في الحكومات وكليات الحقوق في البلدان النامية. وفي الوقت الراهن، لا توجد سوى النسخة الإنكليزية، ولكن من المتوقع أن تكون النسخة الفرنسية جاهزة في الوقت المناسب لاستعمالها في برنامج الزمالات في القانون الدولي لعام ٢٠١٨. غير أن قدرة الشعبة على استكمال الترجمة تتوقف على ما يُقدم من تبرعات.

١٠ - وتأمل شعبة التدوين أن يستمر تمويل برنامج المساعدة من الميزانية العادية. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة مستمرة للتمويل من التبرعات. وأعرب السيد ليويلين عن شكره للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات في الأشهر الاثني عشر السابقة، وهي أيرلندا وإيطاليا وبنما والجمهورية التشيكية وسويسرا والصين وقطر والنرويج.

١١ - **السيد أونيا غارسيس** (إكوادور): قال، متكلماً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنّ برنامج المساعدة أداة فعالة لتعزيز المعرفة بالقانون الدولي، ومن ثم تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون في ما بين الدول. فقد استفاد الحقوقيون والأكاديميون والدبلوماسيون وغيرهم من المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية أيما استفادة من الدورات الدراسية الإقليمية التي ينظمها البرنامج، ومن الزمالات التي يقدمها، والمنشورات التي يصدرها، وكذلك من المكتبة السمعية البصرية. ولذلك، ترحب المجموعة بتخصيص الموارد اللازمة، في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لبرنامج زمالات القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية الثلاث والمكتبة السمعية البصرية.

١٢ - وأضاف المتكلم قائلا إن المكتبة السمعية البصرية تمكّن المحامين في جميع أنحاء العالم من الحصول على تدريب في القانون عالي الجودة ومنخفض التكلفة، على شبكة الإنترنت. واعتبر المتكلم أنه ينبغي مواصلة تعزيز إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية واستخدامها من جانب الباحثين والأكاديميين في البلدان النامية. ثم أعرب عن سرور المجموعة من أنّ شعبة التدوين تنظم دورات تسجيل خارجية في مواقع مختلفة من أجل تعزيز وتوسيع نطاق التمثيل الجغرافي واللغوي للمحاضرين وتسجيل محاضرات المحاضرين الذين لا يتمكنون من السفر إلى نيويورك. وأعرب أيضا عن ترحيب المجموعة بالتزام الشعبة بإتاحة جميع المحاضرات في السلسلة في شكل ملفات للبث الرقمي.

١٣ - وقال أيضا إن برنامج المساعدة يؤدي دوراً حيوياً في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويشكل ذلك إحدى غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. واعتبر أن أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في إطار تنفيذ البرنامج تمكّن من تحسين

معرفة الأفراد بالقانون الدولي، الأمر الذي يعزّز مشاركة البلدان النامية في مختلف الأطر والصكوك المتعددة الأطراف ويساعد في نهاية المطاف على تعزيز سيادة القانون. وقال إن المجموعة لا تزال ملتزمة بتحقيق هذا الهدف، على النحو المبين في الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والذي أعرب فيه الوزراء عن التزامهم بإدراج برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والحلقات الدراسية، والتدريب الإقليمي في مجال القوانين والممارسات المتعلقة بالمعاهدات الدولية، والمنشورات القانونية، والمواد التدريبية، فضلاً عن التمويل اللازم لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، في الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. فالتمويل من الميزانية العادية من شأنه أن يساعد على كفالة استمرار الأنشطة ذات الصلة في السنوات القادمة. وفي الوقت ذاته، يظل تقديم التبرعات، بما في ذلك المساهمات العينية، أمراً بالغ الأهمية.

١٤ - **السيد رمعون** (الجزائر): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن المجموعة تشعر بالقلق من أن تقرير الأمين العام (A/72/517) لا يتضمن معلومات مفصلة عن استخدام المبلغ الإضافي البالغ مليوني دولار والذي قدمته الجمعية العامة إلى برنامج المساعدة في ميزانية فترة السنتين الحالية. وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يمتثل لطلب الجمعية بتقديم معلومات عن تنفيذ الأنشطة في إطار برنامج المساعدة، وعن خطط الأنشطة المقبلة، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة باستخدام التمويل من الميزانية العادية، وينبغي أن يبلغ الدول الأعضاء عن استخدام أي أموال من برنامج المساعدة لأي غرض آخر.

١٥ - وقال إن المجموعة الأفريقية تأمل أن تظل جميع الدول الأعضاء ملتزمة بالتمسك بالأهداف المتعلقة بدراسة القانون الدولي وفهمه وتدريسه ونشر المعرفة به، وهي أمور أساسية من أجل إرساء نظام عالمي قائم على سيادة القانون، ولاتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة استمرار برنامج المساعدة. وأردف قائلا إن المجموعة تحث، بصفة خاصة، جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى كفالة التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة الاستشارية، وتوفير التمويل من الميزانية العادية للبرنامج لصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وأعرب المتكلم عن استعداد المجموعة للعمل مع جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

١٦ - وأضاف قائلاً إن المجموعة تؤيد عمل برنامج المساعدة، لا سيما من حيث علاقته بتطوير القانون الدولي في أفريقيا. والجدير بالذكر أن الاتحاد الأفريقي يساهم في الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا، وأن المعهد الأفريقي للقانون الدولي أُنشئ مؤخرا لإجراء تدريب وبحوث ترمي إلى التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه في المنطقة، لتعزيز أهداف الاتحاد الأفريقي ومبادئه، وللعمل على تنقيح المعاهدات في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، قد تقرر في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٣ أن تدعم الدول الأفريقية تقديم التمويل الملائم لبرنامج المساعدة، بوسائل مختلفة منها، عند الاقتضاء، الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولهذا السبب، فإن المجموعة تؤيد التمويل عبر جملة مصادر منها الميزانية العادية للبرنامج.

١٧ - وفي الختام، أعرب المتكلم عن ثناء المجموعة على السيدة فيرجينيا موريس للخدمات التي قدمتها على مدى سنوات عديدة إلى البرنامج. وقال إن عملها عاد بالنفع على أجيال من خبراء القانون من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا.

١٨ - **السيد سيلاري لانـدافيردي** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن بلدان هذه المنطقة أعلنت منذ الأيام الأولى لاستقلالها أن القانون الدولي هو معيار السلوك في العلاقات الدولية، وأدرجت مبادئه ومعاييره الأساسية في نظمها القانونية المحلية. وقال إن الجماعة ترى أن معرفة القواعد الجوهرية للقانون الدولي شروط أساسية للتقيد بها، ولذلك فهي تعلق أهمية كبيرة على تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره. وذكر أن الزمالات والدورات الدراسية المقدمة من خلال برنامج المساعدة تشكل منابر فعالة للغاية لتدريس القانون الدولي ونشره، وأن لها تأثيرا مضاعفا في أوساط الطلاب والمهنيين. وأعرب المتكلم عن سعادة الجماعة لأن الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدمت في ٢٠١٧، وقال إن الجماعة تدعو إلى تخصيص ما يكفي من التمويل في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بحيث يمكن الثلاث مرة أخرى عقد جميع الدورات الدراسية الإقليمية.

١٩ - وأشاد المتكلم بمكتب الشؤون القانونية لتعهده ٢٦ موقعا شبكيا سهل الاستعمال في مجال القانون الدولي، وهي مواقع تتضمن موارد قيّمة للباحثين. فسلسلة المحاضرات والمحفوظات التاريخية ومكتبة البحث التي تضمها المكتبة السمعية البصرية توفر مجموعة أدوات مفيدة لتحقيق أهداف البرنامج ويمكن أن تفيد ملايين الناس في

أرجاء العالم. وأكد أن قيام المكتب بنشر سلسلة الأمم المتحدة التشريعية وموجزات الفتاوى والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومحكمة العدل الدولي الدائمة يفيد الأوساط الأكاديمية إلى حد بعيد، وكذلك جهوده الرامية إلى توسيع نطاق برنامجه للنشر بمساعدة الحاسوب.

٢٠ - وأشار إلى أن لغتي العمل في محكمة العدل الدولية هما الإنكليزية والفرنسية، ولذلك كثيرا ما يكون نشر الموجزات والأحكام بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة هو السبيل الوحيد بالنسبة للمدرسين والباحثين والطلبة في بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتعرف على الاجتهاد القضائي للمحكمة ومواكبة التطورات في مجال القانون الدولي. وقال إنه ينبغي ألا يُدّخر أي جهد في استكمال تلك المجموعة وكفالة نشرها على أوسع نطاق ممكن.

٢١ - **السيد شابورو** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا والبوسنة والهرسك وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن برنامج المساعدة قدم مساهمة قيّمة في مجال سيادة القانون بتلبيته الحاجة إلى التدريب في مجال القانون الدولي ونشر المعارف والمواد القانونية لما فيه مصلحة جميع البلدان. وقال إن شعبة التدوين جديرة بالإشادة لما تبذله من جهود من أجل تعزيز أنشطة البرنامج وتنشيطها بغية تلبية الاحتياجات المتغيرة للأوساط القانونية الدولية في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بإثراء المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، التي تُيسّر الاطلاع على مجموعة كبيرة من الموارد القانونية مجانا. فالمكتبة القانونية تظل موردا هاما للأوساط القانونية وتتطلب عناية مستمرة من شعبة التدوين.

٢٢ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع التقدير أن شعبة التدوين تواصل نشر المطبوعات والمعلومات القانونية عن طريق الإنترنت؛ ويرحب الاتحاد بالمشروع التجريبي الذي يهدف إلى استئناف أنشطة النشر المكتبي في الشعبة، وأثنى على الشعبة لانتهائها من إعداد الطبعة الإنكليزية من *دليل القانون الدولي* (*International Law Handbook*)، ويتطلع إلى نشر الطبعة الفرنسية. وأعرب عن أمل الاتحاد في أن تكلل بالنجاح الجهودُ التي تبذلها الشعبة للتعاون مع المؤسسات الأكاديمية من أجل إعداد *الدليل* باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة.

٢٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أن الدورات الدراسية الإقليمية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عقدت في وقت سابق من عام ٢٠١٧، وأن الدورة الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر؛ وأضاف أن الاتحاد يود أن يشكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على المساهمات العينية والمساعدة التي قدمتها للدورات الدراسية الإقليمية. وأشار إلى أن الاتحاد يقر بمساهمة زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار في زيادة تفهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتطبيقها، وهو يعرب عن تقديره للعمل الذي تضطلع به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في هذا الصدد.

٢٤ - وأضاف المتكلم قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالدول التي قدمت تبرعات للبرنامج، ويشجع جميع الدول على النظر في تقديم تبرعات على نحو أكثر تواترا أو بمبالغ أكبر في المستقبل. ويرحب الاتحاد أيضا باستمرار التزام مكتب الشؤون القانونية إزاء برنامج المساعدة، ويسير إلى تثبيت الموارد المالية للبرنامج في فترة السنتين الحالية.

٢٥ - **السيد توي** (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إن برنامج المساعدة يعزز إدراك القانون الدولي على نطاق أوسع، الأمر الذي يساعد على تعزيز السلام والأمن الدوليين ويشجع العلاقات الودية والتعاون بين الدول، ويزيد من احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن الرابطة تشيد بعمل شعبة التدوين، وتود أن تعرب عن تقديرها للسيدة فيرجينيا موريس على التزامها الثابت بتنفيذ الأنشطة المقررة في إطار البرنامج، في ظل موارد الميزانية المحدودة في كثير من الأحيان. وأكد أن التبرعات ينبغي ألا تكون المصدر الوحيد لتمويل البرنامج. فالتمويل من الميزانية العادية أمر أساسي لأداء البرنامج وظائفه على نحو فعال. وأعرب عن أمله في أن تعكس ميزانية فترة السنتين القادمة مرة أخرى جميع التمويل اللازم للبرنامج بشكل كافٍ. وقال إن الرابطة تؤيد ما ورد في قرار العام الماضي بشأن البرنامج (A/RES/71/139)، الذي يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تخصيص موارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من أجل كفالة التشغيل الفعال برنامج المساعدة.

٢٦ - وأشار المتكلم إلى أن برنامج المساعدة ظل منذ عام ١٩٦٥ حجر الزاوية في الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز القانون الدولي، وقدم تدريبا شاملا وفرصة قيمة لخبراء القانون، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة. وترحب الرابطة ببرنامج زمالات القانون الدولي، الذي قدم تدريبا عالي الجودة إلى العاملين في مجال القانوني. وعلاوة على ذلك، يكوّن المشاركون في كثير من الأحيان علاقات صداقة وثيقة وشبكات مهنية متطورة، تساعد على تعزيز العلاقات الودية وزيادة التفاهم والتعاون الأوثق بين الأمم. وتعزز زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية زيادة التقدير لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومن ثم تيسير التسوية السلمية للمنازعات. والدورات الدراسية الإقليمية هي أيضا عنصر مهم في برنامج المساعدة. وقال إن الرابطة تأمل في أن يستمر عقد جميع الدورات الدراسية الإقليمية في المستقبل بعد العديد من الإلغاءات في السنوات السابقة بسبب نقص التمويل. وينبغي أن تكفل اللجنة السادسة والجمعية العامة ككل استمراريتها.

٢٧ - وقال إن الرابطة ترحب باستخدام التكنولوجيا المتقدمة لنشر المعلومات عن القانون الدولي للدارسين والباحثين والممارسين من البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وختم المتكلم قائلا إن المكتبة السمعية البصرية هي من أدوات البرنامج المعرفية الأكثر فعالية والأكثر يسرا بحيث يمكن الوصول إليها على نطاق واسع، وينبغي مواصلة إغنائها.

٢٨ - **السيدة موراتيدي** (أستراليا): قالت إن الامتثال للقانون الدولي يتطلب عدة أمور منها النشر الفعال للقانون، بسبل من بينها بناء القدرات وتبادل المعلومات. واعتبرت أن برنامج المساعدة أداة حيوية لنشر القانون الدولي على الصعيد العالمي. وأشارت إلى أن البرنامج قدم على مدى النصف قرن الماضي إسهاما قويا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة من خلال تمكين الدارسين والممارسين من الوصول إلى فرص تدريب غنية ومتنوعة وغيرها من الموارد القيمة في مجال القانون الدولي. وأعربت عن ترحيب وفدها بالمشاركة النشطة والمستمرة للأمانة في تنفيذ الولاية المنوطة بها فيما يتعلق ببرنامج المساعدة، وتشجعها بقوة على مواصلة هذا العمل الجيد.

٢٩ - **السيد** الصادق علي سيد **أحمد** (السودان): قال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على المكتبة السمعية البصرية، وبرنامج المساعدة، والدورات الدراسية، والأنشطة الأخرى التي تنظمها شعبة التدوين. وأكد أن البرنامج يزيد من فهم الدارسين والقانونيين والدبلوماسيين لمقاصد ومبادئ القانون الدولي، ويساعد البلدان على مواءمة تشريعاتها المحلية مع القانون الدولي. وقال إن حكومة بلده تقدر بشكل خاص دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في القانون الدولي لأفريقيا لعام ٢٠١٧ التي نظمها مكتب الشؤون القانونية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي. وأعرب عن أمل حكومته في أن تتاح موارد إضافية بحيث يمكن أن تستمر الدورات الدراسية الإقليمية، لأنها تقدم تدريبا وفرصا قيمة للمشاركين لتبادل الخبرات. وقال إن وفده يدعو إلى زيادة الدعم المقدم إلى المعهد الأفريقي للقانون الدولي بغية تمكينه من الاضطلاع بدور أكبر في تدريس القانون الدولي ونشره، وفي تعزيز مشاركة فقهاء القانون الأفريقيين في تطويره.

٣٠ - وقال إن وفده كان مشاركا نشطا في مداولات اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج المساعدة. وقد أتاحت المرونة التي تحلى بها الأعضاء إمكانية التوصل إلى نتيجة إيجابية يأمل في أن تحظى بموافقة اللجنة السادسة.

٣١ - **السيد تانغ** (سنغافورة): أعرب عن امتنانه للسيدة فيرجينيا موريس لما قدمته من مساهمات مهمة بصفتها أمينة اللجنة الاستشارية، وقال إن نشر القانون الدولي وزيادة تفهمه خطوة أولى حاسمة في تأمين نظام دولي قائم على قواعد. وعن المكتبة السمعية البصرية، قال إنها أداة ممتازة لتوفير تدريب عالي الجودة ومواد بحثية في مجال القانون الدولي للمستعملين في جميع أنحاء العالم، وأعرب عن تأييد وفده القوي لمواصلة تطوير المكتبة. وقال إن وفده يرحب باستخدام التسجيل خارج المواقع، بما في ذلك في سنغافورة، من أجل تعزيز التمثيل الجغرافي واللغوي للمحاضرين على نطاق أوسع. فبذلك سيتمكن المستعملون من الاستفادة من آراء وأفكار المحاضرين الذين لا يستطيعون السفر إلى نيويورك. وأشار إلى أن متخصصين في القانون الدولي من سنغافورة ساهموا في محاضرات تناولت مواضيع متنوعة. وقال إن وفده يرحب أيضا بالدورات التدريبية المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة. ويرى المتكلم أن الدورات الدراسية الإقليمية، على وجه الخصوص، وسيلة مهمة للاستجابة لاهتمامات البلدان في أي منطقة من المناطق. وقال إن وفده يتطلع إلى الدورة الدراسية الإقليمية المقبلة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويشجع شعبة التدوين على مواصلة استكشاف فرص التعاون بشأن هذه الدورات مع البلدان والمؤسسات في المناطق المختلفة.

٣٢ - وأكد المتكلم أن وفده يرى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، على الرغم من إشادته بمختلف الدورات والمبادرات التي نفذت بنجاح في إطار البرنامج. ففي مختلف الحلقات الدراسية التي تنظمها شعبة التدوين في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، مثلا، يمكن تمثيل عدد أكبر من النظم القانونية الرئيسية وتحسين التوازن بين المناطق الجغرافية. وأضاف قائلا إن وفده يشجع شعبة التدوين على مواصلة دعوة الدارسين والممارسين البارزين في مجال القانون الدولي من مختلف المناطق والنظم القانونية للمشاركة بصفة محاضرين.

٣٣ - وأشار المتكلم إلى أن برنامج المساعدة من أهم الوسائل التي تساعد بها الأمم المتحدة على التعريف بالقانون الدولي، ومن ثم تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول أيضا. واختتم بالقول إن وفده يؤكد من جديد تأييده لقرار العام السابق (A/RES/71/139) الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يواصل تخصيص موارد لأنشطة البرنامج في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣٤ - **السيد فيغيريدو كوراليس** (باراغواي): قال إن دستور باراغواي يعترف بالقانون الدولي، حيث تحكم مبادئه العلاقات الدولية للبلد ونظامه الداخلي. ولذلك فإن وفده يؤيد تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره على نطاق واسع، ويرحب باستئناف عقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بعد توقف دام عقدا من الزمن. والدورة وسيلة هامة للنهوض بتدريس القانون الدولي ونشره في المنطقة. فهي تجلب أكاديميين ومهنيين من جميع أنحاء العالم لإلقاء دروس رئيسية بشأن طائفة متنوعة من المواضيع لمجموعة متنوعة من المشاركين، وذلك يتيح فرصة لتعزيز المعارف وتبادل الخبرات ومطارحة الرأي. وقال إن مشاركين من باراغواي حضروا الدورة الدراسية الإقليمية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وهو يرى أن إنشاء شبكة تضم المهنيين الذين شاركوا في الدورات يمكن أن تكون وسيلة لتحديث المعارف بشأن مواضيع القانون الدولي.

٣٥ - وقال إن وفده يؤيد الجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتحديد الأماكن التي يمكن أن تُعقد فيها دورات متكررة لكفالة عقدها بانتظام. وفي الوقت نفسه، قال إن وفده يرى أنه يجب الحفاظ على بعض المرونة بحيث يمكن عقد الدورات في مكان آخر إذا عرضت دولة أخرى استضافتها. وأعرب عن ترحيب وفده بالدورات التي تُقدم في لاهاي خلال الصيف في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، إذ تتيح فرصة قيمة لتعزيز فهم القانون الدولي وتوسيع نطاق انتشاره.

٣٦ - وأعرب المتكلم عن تأييد وفده للجهود المتواصلة التي تبذلها شعبة التدوين للتعريف بالمكتبة السمعية البصرية وإعداد المواد التدريبية. وعلى وجه الخصوص، قال إن وفده يشجع توزيع منشورات الشعبة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وختم المتكلم قائلا إن وفده يدعو الدول الأعضاء إلى إتاحة الموارد المالية اللازمة لضمان استدامة برنامج المساعدة في جميع المناطق.

٣٧ - **السيد هورنا** (بيرو): قال إن حكومته على التزام مستمر بالقانون الدولي وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبنظام دولي قائم على سيادة القانون. فالقانون الدولي يضع جميع البلدان على قدم المساواة، صغيرة كانت أم كبيرة، متقدمة النمو أم نامية، لأن الجميع متساوون أمام القانون. وقال إن وفده يؤيد برنامج المساعدة، الذي يهدف إلى الإسهام في نشر القانون الدولي في جميع أنحاء العالم، ويسلم بأهمية مواصلة تعزيز عناصر البرنامج المختلفة. ويرحب بعقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شيلي عام ٢٠١٧.

٣٨ - أما فيما يتعلق بأنشطة المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، فقال إنه قد يكون من المفيد الاستعانة بأشكال النشر الجديدة، بما فيها الشبكات الاجتماعية، بغية الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص المعنيين في البلدان النامية؛ ويمكن النظر أيضا في إمكانية إشراك الرابطات الأكاديمية المعنية بنشر القانون الدولي في شتى مناطق العالم. وأعرب المتكلم عن إشادة وفده بعمل شعبة التدوين في تحديث المنشورات القانونية. وأضاف قائلا إن وفده يؤكد من جديد اقتناعه بأن سيادة القانون والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا، كما يتجلى ذلك في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وأن برنامج المساعدة يمكن أن يؤدي دورا مهما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٩ - **السيدة مليكبكيان** (الاتحاد الروسي): قالت إن برنامج المساعدة وسيلة هامة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وإنه ينبغي توسيع نطاقه ودعمه. وأشارت المتكلمة إلى أن للبرنامج الآن مصدر تمويل مستقرا يمكن التنبؤ به من الميزانية العادية، الأمر مكن من تنفيذ جميع أنشطته الرئيسية خلال السنوات العديدة الماضية. وقالت إن وفدها مسرور بأن يلاحظ أن جميع الدورات الدراسية

الإقليمية في مجال القانون الدولي قد عقدت في عام ٢٠١٧ وأن مواد جديدة قد أضيفت إلى المكتبة السمعية البصرية على أساس منتظم. وأعربت المتكلمة عن امتنان وفدها لموظفي مكتب الشؤون القانونية، لا سيما شعبة التدوين، الذين لولا مساهمتهم لكان من الصعب مواصلة برنامج المساعدة وتطويره.

٤٠ - **السيد سيلاري لاندافيردي** (السلفادور): أعرب عن تأييد وفده لبرنامج المساعدة الذي ظل يسهم، منذ إنشائه في عام ١٩٦٥، إسهاما كبيرا في زيادة تفهم القانون الدولي باعتباره وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. ولاحظ المتكلم أن القانون الدولي يتكيف باستمرار مع التغيرات التي تشهدها البيئة الدولية. فقد نشأت فروع جديدة للقانون الدولي، وما زال يتطور ليعكس تزايد التركيز على حماية الحقوق والحريات الأساسية الفردية والمصالح الجماعية للمجتمع الدولي. ولذلك من المهم مواصلة تشغيل وتعزيز مختلف عناصر برنامج المساعدة، الذي يسهم في تدريب الفنيين من جميع المجموعات الإقليمية والنظم القانونية.

٤١ - وفي هذا الصدد، أعرب المتكلم عن سرور وفده بأن عُقدت الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٧. وأشار إلى أن الدورة حضرها ٢٣ طالبا من ١٧ بلدا، منها السلفادور. كما أن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي عنصر هام من عناصر البرنامج، لأنه يتيح فرصا قيمة لتدريب أشخاص من الدول النامية لا تفيد المشاركين فحسب، بل لها تداعيات أيضا في جميع القطاعات المهنية والأكاديمية في بلدانهم الأصلية. وينبغي أن يستمر توزيع المنشورات القانونية، كما ينبغي أن يستمر تشغيل المكتبة السمعية البصرية، التي تشكل آلية أساسية لنشر القانون الدولي، لا سيما في البلدان التي ليس لديها برامج متخصصة للقانون الدولي.

٤٢ - **السيد تاتونغ** (تايلند): قال إن المساهمة الهائلة التي ظل برنامج المساعدة يقدمها منذ أكثر من نصف قرن في زيادة تفهم القانون الدولي قد ساعدت على تعزيز سيادة القانون وصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية بين الدول. وقد مكنت أنشطة البرنامج الدول الأعضاء التي لها إمكانية محدودة للحصول على الموارد لبناء قدراتها ومعارفها والمشاركة بطريقة أكثر جدوى، نتيجة لذلك، في التطوير التدريجي للقانون الدولي. وأعرب المتكلم عن ارتياح وفده لازدياد استخدام المكتبة السمعية البصرية باطراد خلال السنوات الخمس الماضية في جميع مناطق العالم. وقال إن وفده يرحب أيضا بإضافة محاضرات ألقاها علماء آسيويون في السنة الماضية، الأمر الذي زاد من تنوع مواد المكتبة واتساعها.

٤٣ - واستطرد المتكلم قائلا إن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي ضمت مهنيين من مختلف القطاعات ومكنتهم من توسيع شبكاتهم. وقال إن المشاركين يقومون بدور حاسم في تعزيز سيادة القانون بنقل ما اكتسبوا من معارف إلى الآخرين في مجتمعاتهم. وقد استضافت تايلند عدة دورات إقليمية، وهي تلتزم بمواصلة استضافة هذه الدورات. كما أنها منفتحة لبحث إمكانية استضافة الدورات بشكل منتظم، بهدف زيادة الكفاءة واليقين في تنظيم الدورات الدراسية، ولذلك تأمل أن تُتاح الأموال اللازمة لتشغيلها عما قريب. وبرنامج المساعدة قيم للغاية، ولكن لا يمكن أن يعمل بفعالية إلا إذا تلقى موارد عادية وتمويلا كافيا. ولذلك، قال إن وفده يأمل أن يستمر تخصيص موارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة وأن تواصل الدول الأعضاء تقديم تبرعات مالية أو غيرها، لضمان استمرار البرنامج وحسن سيره.

٤٤ - **السيد عليُو** (نيجيريا): قال إن برنامج المساعدة أداة قيمة لإتاحة فهم أعمق للمسائل القانونية المعقدة المستجدة في هذا العالم المترابط. وأعرب عن ترحيب وفده بالتمويل المقترح للبرنامج في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وعن أمله في أن يكون هذا التمويل كافيا لتمكين البرنامج من تحقيق أهدافه وأغراضه. وأعرب عن سرور وفده من أن التمويل المقدم في الميزانية البرنامجية الحالية مكن من عقد دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي في مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ.

٤٥ - وأعرب المتكلم عن ثناء وفده على الجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية، لا سيما شعبة التدوين، في تعزيز القانون الدولي عن طريق برنامج المساعدة. وأضاف قائلا إن وفده يلاحظ بقلق أن الشعبة لم تستطع إصدار المنشورات القانونية منذ وقف برنامجها للنشر الحاسوبي في عام ٢٠١٤، وهو يأمل أن تزوَّد الشعبة بالموارد اللازمة لاستئناف هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحب بالمشروع التجريبي الذي اضطلعت به الشعبة في عام ٢٠١٧، والذي يهدف إلى استئناف أنشطة النشر المكتبي.

٤٦ - **السيد تايي** (إثيوبيا): أشاد بالسيدة فيرجينيا موريس على تفانيها وعملها بجد في تنفيذ برنامج المساعدة، وقال إن وفده يقدر الجهود المبذولة لضمان استدامة البرنامج لصالح البلدان النامية،

وأعرب عن امتنانه لشعبة التدوين على تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وتعهُّد المكتبة السمعية البصرية، والانتهاء من نشر النسخة الإنكليزية من *دليل القانون الدولي* (*International Law Handbook*). وأشار إلى أن نظام دوليا قائما على القواعد يمهد الطريق لتعزيز السلام والأمن والتعاون على الصعيد الدولي. وقال إن الطبيعة المعقدة للعلاقات الدولية اليوم تتطلب معرفة معقدة أيضا بالقواعد والعادات والممارسات المعقدة التي تحكم تلك العلاقات. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان بالنسبة للدول، ولا سيما البلدان النامية، أن يكون لديها خبراء وممارسون مؤهلون ومزودون بمعرفة شاملة بالقانون الدولي. ويؤدي برنامج المساعدة دورا رئيسيا في هذا الصدد.

٤٧ - واستطرد المتكلم قائلا إن الدورة الإقليمية لأفريقيا تتيح فرصة في الوقت المناسب وتمس الحاجة إليها يستفيد منها المسؤولون الحكوميون في مجال القانون ومدرسو القانون الدولي لتوسيع مداركهم من خلال إنشاء منبر لنقل المعرفة. كما تتيح الدورة فرصة للاطلاع الضروري على القضايا المعاصرة وتعقيدات الميدان. وقال إن حكومته استضافت بنجاح، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، الدورة الإقليمية لأفريقيا لمدة سبع سنوات متتالية، وهي تؤكد من جديد التزامها الثابت بمواصلة القيام بذلك. وتدعو إثيوبيا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها من أجل ضمان استمرارية برنامج المساعدة.

٤٨ - **السيدة بيكلز** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن وفدها يعترف بالمساهمة الهامة التي يقدمها برنامج المساعدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية بين الدول، ويظل ثابتا في التزامه بدعم وضمان التنفيذ الكامل لجميع أنشطة البرنامج. وقالت إن وفدها يلاحظ مع التقدير أن الكثير من الأنشطة في إطار البرنامج قد نُفِّذت في عام ٢٠١٧، بما في ذلك جميع الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث. وأعربت عن سرور وفدها لأن مرشح الفلبين قد أكمل بنجاح زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية خلال السنة؛ إلا أنها لاحظت أنه لا توجد حاليا أموال كافية لمنح جائزة في عام ٢٠١٨ على النحو المعتاد.

٤٩ - وأعربت المتكلمة عن ترحيب وفدها بجهود شعبة التدوين لاستئناف النشر المكتبي وأثنت على الشعبة لقيامها بوضع الصيغة النهائية للنسخة الإنكليزية من *دليل القانون الدولي* (*International Law Handbook*). وأقرت بأن نشر الدليل باللغات الرسمية الأخرى سيتطلب تقديم تبرعات، وطلبت من الدول القادرة على المساهمة في هذه الأمر الجدير بالاهتمام، أن تقدم تبرعات لتمويل برنامج المساعدة عموما، بهدف ضمان استمراره بفعالية.

٥٠ - **السيد كبير** (بنغلاديش): قال إن برنامج المساعدة أداة تحفيزية لتعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق الغايات والأهداف ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي يشمل مجموعة من القضايا المفيدة ذات الصلة؛ بيد أن وفده يحث الأمانة العامة على مواصلة استعراض تصميم الدورات الدراسية من أجل ضمان إطلاع المشاركين على القضايا الناشئة في القانون الدولي. وسيكون من المفيد أن تتضمن التقارير المقبلة للأمين العام معلومات عن آراء المشاركين واقتراحاتهم بشأن البرنامج. وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي منح المشاركين من أقل البلدان نموا الأفضلية للقبول في البرنامج.

٥١ - وقال إن بنغلاديش تتطلع إلى المشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية المقبلة بشأن القانون الدولي في بانكوك، وتشكر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تقديمها دعما عينيا كبيرا للدورة. وتشجع بنغلاديش على زيادة مشاركة النساء، بما في ذلك المسؤولات الحكوميات، في الدورة الدراسية. واعتبر المتكلم أن اقتراح الأمانة العامة تحديد مكان منتظم للدورات الإقليمية جاء في الوقت المناسب. ومع ذلك، فإن بنغلاديش على استعداد للنظر في استضافة الدورة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في السنوات المقبلة.

٥٢ - وأضاف قائلا إن المكتبة السمعية البصرية بدأت في الظهور باعتبارها منصة قوية للموارد. ويوصي وفده بقوة بالاستعانة بالدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما مكاتب الإعلام، لنشر المعلومات عن المكتبة لاستهداف الجماهير في البلدان النامية. ورحب بمبادرة النشرة الصوتية (بودكاست) باعتبارها وسيلة للتغلب على الصعوبات التقنية في الوصول إلى المكتبة. بيد أن عدم وجود أجهزة الكمبيوتر وخدمة الإنترنت عالية السرعة قد لا يكون العقبة الوحيدة التي تعترض استخدام المكتبة. وقد يساعد إجراء استبيان منظم بموارد محدودة على تحديد ما إذا كانت محتويات المكتبة تلبي بشكل كاف احتياجات المستعملين في البلدان الأقل نموا نسبيا.

٥٣ - وأعرب المتكلم عن ترحيب وفده باستئناف شعبة التدوين لأنشطتها المتعلقة بالنشر المكتبي، وسيدعم وفده تخصيص الموارد اللازمة لهذا الغرض في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وبصفة عامة، اعتبر أن اقتراح الأمين العام لميزانية برنامج المساعدة

لفترة السنتين المقبلة هو اقتراح عملي. وقال إن بنغلاديش تشكر الدول الأعضاء على تبرعاتها لبرنامج المساعدة، بما في ذلك زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية، وهي تعتزم تقديم مساهمة صغيرة من جهتها.

٥٤ - **السيد لونا** (البرازيل): قال إن برنامج المساعدة يجسد فكرة أن السلام يمكن تحقيقه عن طريق القانون. وقد ساعدت زمالات البرنامج ودوراته في تثقيف الأجيال المتعاقبة من المحامين لأكثر من خمسة عقود. وبصفته زميلا في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لعام ٢٠١٧، فإنه يمكن أن يشهد شخصيا على نوعية العمل الذي تضطلع به شعبة التدوين في هذا الصدد وعلى مهنيته. وأعرب عن سرور وفده لملاحظة أنه أمكن عقد جميع الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث في عام ٢٠١٧، وأعرب عن امتنانه للبلدان المضيفة وللأمانة العامة على تنظيمها. وقال إن إدراج تمويل الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث في الميزانية العادية للمنظمة لفترة السنتين الحالية كان إنجازا هاما. وأشار إلى أن هناك طلبا متزايدا على هذه الدورات، ولذلك من الأهمية بمكان تمويلها على نفس المستوى في فترات السنتين المقبلة. وقال إن وفده يرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمواصلة التماس التبرعات للدورات الدراسية الإقليمية؛ ومن المهم ضمان استخدام هذه المساهمات لتوفير زمالات إضافية تتجاوز تلك التي تغطيها الميزانية العادية، وذلك استجابة للطلب المتزايد باطراد.

٥٥ - وقال إن وفده يرحب أيضا بالجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية في المناطق التي لا تتوفر فيها إمكانية الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة، ولضمان تمثيل جغرافي ولغوي أوسع بين المحاضرين. بيد أن وفده يود أن يؤكد أن النسخ المطبوعة تظل ذات قيمة بالنسبة للأشخاص الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة. وينبغي توفير الموارد اللازمة لتمكين شعبة التدوين من استئناف النشر المكتبي. والواقع أنه يلزم توفير موارد كافية لجميع الأنشطة في إطار برنامج المساعدة، كما كان الحال بالنسبة للدورات الدراسية الإقليمية.

٥٦ - **السيد غوروستيغوي** (شيلي): قال إن وفده مقتنع بأن تعزيز القانون الدولي يفيد جميع المجتمعات، ولذلك فهو يعرب عن تقديره للأنشطة التي تضطلع بها شعبة التدوين في إطار برنامج المساعدة. واعتبر أنه يمكن أن يكون لتثقيف المحامين الشباب في مجال القانون الدولي وتشكيل شبكات مهنية بين المتخصصين في الميدان أثر إيجابي على العلاقات بين الدول. وأعرب المتكلم عن اعتزاز حكومته باستضافة الدورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٧، وعن تأكيد استعدادها لاستضافة الدورة مرة أخرى في عام ٢٠١٨ في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو. وقال إن حكومته ملتزمة بالقانون الدولي، باعتباره مصدرا للإرشاد في العلاقات مع الدول الأخرى والمجتمع الدولي، باعتبار ذلك يندرج في إطار التطوير ووسيلة لضمان السلام والأمن الدوليين.

٥٧ - **السيد توبونيوا** (تونغا): قال إن نشر القانون الدولي وسيلة هامة لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل تونغا، من المشاركة الفعالة في الساحة القانونية الدولية؛ وهو أيضا أمر بالغ الأهمية لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول. ويؤدي برنامج المساعدة دورا أساسيا في هذا الصدد. وقد ساعد البرنامج المهنيين القانونيين في تونغا على اكتساب معرفة أساسية بالقانون الدولي وكان الأداة الرئيسية لتدريب المحامين، ولا سيما أولئك الذين يعملون بصفتهم مسؤولين حكوميين، على فهم وتطبيق القانون الدولي والعمل بمقتضاه على نحو أفضل. وقد استفادت تونغا كثيرا من التدريب والمواد المتاحة من خلال الدورات الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية. فقد كانت الدورات الإقليمية منبرا للمهنيين القانونيين في البلد للتواصل وإقامة علاقات جيدة مع المشاركين من البلدان الأخرى، الأمر الذي يمهد الطريق أمام التعاون الحالي والمستقبلي. وأعرب المتكلم عن تقديره لمجموعة المواضيع التي تغطيها الدورات الدراسية الإقليمية؛ بيد أنه، بصفته ممثلا لدولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، يعرب عن رغبته في إدراج موضوع ''القانون الدولي والتنمية المستدامة'' في الدورات المقبلة.

٥٨ - وأعرب المتكلم عن سرور وفده لاقتراح تخصيص موارد تُرصد للبرنامج في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ورحب بالتبرعات التي قدمتها مختلف البلدان لإتاحة مواصلة العمل الجيد الذي يقوم به مكتب الشؤون القانونية. وأعرب عن امتنانه للشراكة الجارية في مجال بناء القدرات بين بلده وإيطاليا، التي مكنت ثلاثة خبراء فنيين من الشباب في مجالات القانون والاقتصاد والشؤون البيئية من قضاء سنة بصفتهم مستشارين في البعثة الدائمة لتونغا في نيويورك من أجل تطوير مهاراتهم في مجال القانون الدولي والدبلوماسية من خلال التدريب الأكاديمي والخبرة العملية في الأمم المتحدة. وقال

إن وفده يود أيضا أن يعترف بمساهمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في تلك المبادرة. وأعرب عن تطلعه إلى تأكيد تخصيص موارد كافية من الميزانية لبرنامج المساعدة من أجل ضمان استمرار الأمم المتحدة في تقديم الدعم للبلدان النامية في دراسة القانون الدولي ونشره، وهو أمر أساسي لتحقيق جميع ما تعمل المنظمة من أجله.

٥٩ - **السيدة بوكارينهو** (البرتغال): قالت إن برنامج المساعدة قام على مدى ٥٢ عاما بدور رئيسي في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه باعتبار ذلك وسيلة راسخة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. ويبقى هذا الدور حاسما الآن كما كان في عام ١٩٦٥. وفي عصر العولمة الحالي، حيث تستدعي الحاجة أكثر من أي وقت مضى المعرفة بالقانون الدولي، يعتبر تزايد الإقبال على التدريب في هذا الميدان علامة طيبة. وأعربت المتكلمة عن ثناء وفدها على برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لإتاحته تعليماً متكاملا وعالي الجودة يقدمه كبار الأكاديميين والمهنيين بشأن طائفة واسعة من المواضيع الأساسية في القانون الدولي. وقالت إن وفدها يشيد أيضا بالعمل الجيد الذي يقوم به مكتب الشؤون القانونية في إجراء البحوث وجمع المواد القانونية، وتيسير البحوث الإلكترونية، وتنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي.

٦٠ - واعتبرت المتكلمة أن المكتبة السمعية البصرية تقدم تدريبا عالميا عالي الجودة عبر الإنترنت بتكلفة منخفضة نسبيا، وهي أداة هامة لدراسة القانون الدولي ونشره. وقالت إن وفدها يدرك أن المستخدِمين في بعض البلدان النامية لديهم إمكانية محدودة للوصول إلى الإنترنت، ولذلك فهو يرحب بما تبذله الأمانة العامة من جهود ترمي إلى إيجاد وسائل بديلة لإتاحة موارد المكتبة. وأعربت أيضا عن ترحيب وفدها بالمشروع التجريبي الذي يهدف إلى تمكين شعبة التدوين من استئناف النشر المكتبي. بيد أنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به لتعزيز برنامج المساعدة والتأكد من أنها تفي باحتياجات المستفيدين، بما في ذلك ما يتعلق باللغات. وأعربت المتكلمة عن تجديد البرتغال التزامها، بصفتها عضوا في اللجنة الاستشارية، بمواصلة العمل على تحقيق عالم أكثر عدلا وسلاما من خلال تعزيز القانون الدولي ونشره.

٦١ - **السيد كورنيليو** (قبرص): أشاد بالسيدة فيرجينيا موريس على خدمتها الطويلة في برنامج المساعدة، وقال إن وفد بلده كان مؤيدا قويا للبرنامج منذ إنشائه، وهو يعتقد أن البرنامج لا يزال يسهم بفعالية في سيادة القانون من خلال التدريب على القانون الدولي ونشر المعارف والمواد القانونية، ومن ثم النهوض بعمل الأمم المتحدة. وأضاف أن دعم الميزانية العادية كان جزءا لا يتجزأ من مواصلة الدورات الدراسية الإقليمية وتعهد وتوسيع المكتبة السمعية البصرية التي تتيح ثروة من المعلومات دون أي تكلفة وبعدة لغات. فهي تشكل موردا هاما للأوساط القانونية والطلاب والمؤرخين.

٦٢ - وأعرب المتكلم عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتحديد أماكن منتظمة لإقامة الدورات الدراسية الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الكفاءة من حيث التكلفة، ويمكن من استئناف أنشطة النشر المكتبي. وقال إن وفده يلاحظ أن زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار لا تزال تسهم في زيادة تفهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتطبيقها، وفي العمل الذي تضطلع به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وأعرب عن تشجيع وفده لشعبة التدوين على مواصلة جهودها بهدف تأمين التبرعات لاستكمال موارد الميزانية البرنامجية اللازمة لاستمرار أنشطة البرنامج جميعها.

٦٣ - **السيدة بيرس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن برنامج المساعدة لا يزال يقدم إسهاما لا غنى عنه في تعليم الطلاب والمهنيين في مجال القانون الدولي، بما في ذلك بعض أعضاء اللجنة السادسة، وهو يستحق دعم قويا مستمرا. وقالت إن وفدها، بصفته عضوا في اللجنة الاستشارية، منذهش لعدد مقدمي طلبات الاستفادة من برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية، ويعرب عن امتنانه لبرنامج المساعدة على تقديمه أكبر عدد ممكن من المنح الدراسية في حدود الموارد المتاحة. وقالت إن وفدها يود أيضا أن يعرب عن شكره للبلدان والمنظمات التي قدمت مساهمات عينية ومالية لجعل هذه الدورات واقعا ملموسا. وأعربت أيضا عن تقدير وفدها للجهود التي يبذلها البرنامج للوصول إلى المهنيين وطلاب القانون الدولي الذين لم يتمكنوا من المشاركة في تلك الدورات، بوسائل منها المكتبة السمعية البصرية. وأضافت قائلة إن وفدها مدرك لما أنجز من عمل لترجمة المحاضرات المتاحة عن طريق المكتبة ولتعزيز توسيع نطاق التمثيل الجغرافي واللغوي في صفوف المحاضرين. وأعربت المتكلمة عن ثناء وفدها على الجهود المبذولة لإتاحة المحاضرات عن طريق ملفات البث الرقمي، وهو ما من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في زيادة فرص الاطلاع على المحاضرات في البلدان النامية.

٦٤ - واستطردت المتكلمة قائلة إن برنامج المساعدة أداة هامة لتعزيز سيادة القانون. فمن خلال تعزيز فهم راسخ للقانون الدولي، تمكن هذه الأداة الأجيال الجديدة من المحامين والقضاة والدبلوماسيين من التوصل إلى تفهم أعمق للصكوك المعقدة التي تحكم جوانب كثيرة من عالم مترابط. وأكدت أن وفدها يقدّر السبل الابتكارية التي تمكنت من خلالها شعبة التدوين من مواصلة تنفيذ برامج هامة على الرغم من قلة الموارد، وأن وفدها يشجع الشعبة على مواصلة جهودها المحمودة بهدف تأمين التبرعات لاستكمال موارد الميزانية البرنامجية. وختمت قائلة إنه لا شك في أن أنشطة البرنامج قيّمة وتستحق الدعم.

٦٥ - **السيدة هنين** (ميانمار): قالت إن برنامج المساعدة يساهم في تحسين المعرفة بالقانون الدولي باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. فزيادة تفهم القانون الدولي أمر هام لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ولمنع نشوب النزاعات. ولذا من الضروري مواصلة الاستثمار في البرنامج. وقالت إن وفد بلدها انضم في الدورة السابقة إلى وفود أخرى في الدعوة إلى تمويل برنامج المساعدة في إطار الميزانية العادية. وأوضحت أن وفدها لا يزال يرى أن التبرعات وحدها ليست مصدرا مستداما لتمويل البرنامج، وهو يرحب بتخصيص تمويل من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦٦ - ومضت تقول إن الدورات الدراسية وغيرها من الأنشطة التدريبية المقدمة في إطار برنامج المساعدة القانونية ترسي أساسا للمعرفة القانونية وتشجع على زيادة الوعي بالقانون الدولي في أوساط الشباب، الأمر الذي يساعد على تعزيز سيادة القانون. وأعربت المتكلمة، بوصفها ممثلة لبلد يمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، ولديمقراطية فتية تركز كثيرا على سيادة القانون من أجل تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية لشعبها، عن أملها في أن تُعطى الأولوية لمواطني ميانمار في الاستفادة من التدريب في إطار برنامج المساعدة في السنوات القادمة.

٦٧ - وأعربت المتكلمة عن ترحيب وفدها بالنجاح الذي تحقق في تنظيم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في عام ٢٠١٧، وعن شكره للبلدان المضيفة والبلدان التي قدمت تبرعات للمساعدة على إنجاز الدورات. وقالت إن الطابع التفاعلي للدورات الدراسية الإقليمية يجعل منها منبرا مفيدا لتبادل الأفكار والخبرات ولتعزيز المزيد من التفاهم والتعاون في المسائل القانونية. وأضافت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية أداة أساسية تمكّن المحامين في جميع أنحاء العالم من الحصول على تدريبٍ في القانون عالي الجودة ومنخفض التكلفة عبر شبكة الإنترنت. والمكتبة مفيدة ليس للمحامين فحسب، وإنما للدبلوماسيين والمسؤولين الآخرين أيضا ممن يسعون لتوسيع مداركهم في القانون الدولي. وقالت إن وفدها يرحب بنشر *دليل القانون الدولي* (*International Law Handbook*) ويلاحظ أنه متاح مجانا على موقع المكتبة السمعية البصرية، ويشيد بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتوزيع الدليل وغيره من المواد القانونية على المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الحكومية في البلدان النامية.

٦٨ - وأخيرا، أشارت إلى أن حكومة ميانمار قامت، بدعم من الأمم المتحدة وبالتعاون مع عدة بلدان أخرى، بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل للمسؤولين القانونيين على الصعيد الوطني. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقدت، بالتعاون مع حكومة سنغافورة، حلقة عمل بشأن التفاوض على المعاهدات الدولية. وتم عقد حلقات عمل أخرى أيضا بشأن القانون الدولي.

٦٩ - **السيد الأطلسي** (المغرب): رحب بعقد الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في أديس أبابا في عام ٢٠١٧، وقال إن الدورات الدراسية الإقليمية تكتسي أهمية قصوى لتعزيز تفهم القانون الدولي ونشره بوصفه أداة فعالة لتعزيز سيادة القانون، وتعزيز السلام والأمن الدوليين، وتوثيق العلاقات الودية وبناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية. وبهدف ضمان مواصلة عقد الدورات الدراسية الإقليمية، قال إن وفده يدعو إلى تمويل مستمر لبرنامج المساعدة في إطار الميزانية العادية. وقال إن وفده يثني على البلدان التي قدمت تبرعات للدورات الدراسية الإقليمية. وأضاف قائلا إن وفده يثني أيضا على أنشطة المكتبة السمعية البصرية التي تتيح للدبلوماسيين والطلاب والباحثين الحصول على الصكوك القانونية وغيرها من المواد عن طريق الإنترنت. وهو يشجع شعبة التدوين وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على مواصلة جهودهما الرامية إلى تعزيز برنامج المساعدة في مجالات تركيز كل منهما. وأعرب المتكلم عن إشادة وفده بالسيدة فرجينيا موريس على إخلاصها المثالي للبرنامج. وقال إن وفده لا يزال يدعم البرنامج، وهو على أهبة الاستعداد للمساهمة في نجاحه، بما في ذلك عن إطار التعاون الثلاثي الأطراف.

٧٠ - **السيدة فيرو أوبريغون** (المكسيك): قالت إن حكومتها تعترف بما لبرنامج المساعدة من قيمة كبرى، وقد قدمت تبرعا

لدعمه. ومع ذلك، فإن وفدها يرى أن تمويل المستمر للبرنامج من الميزانية العادية أمر بالغ الأهمية. وأعربت المتكلمة عن سرورها أن تعلن أن وزارة خارجية بلدها استضافت حلقة عمل في القانون الدولي، وهي الحلقة الرابعة والعشرون في سلسلة الحلقات التي تم تنظيمها. وقالت إن حكومة بلدها تبتغي من وراء حلقات العمل السنوية هذه تحسين فهم القانون الدولي، وهو أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتوثيق العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وقالت إن وفد بلدها يثني على عمل مكتب الشؤون القانونية في كفالة استمرار برنامج المساعدة، ويرحب بعقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شيلي عام ٢٠١٧.

٧١ - **السيد حتي** (لبنان): قال إن برنامج المساعدة أفاد مجموعة من الحقوقيين والدبلوماسيين والطلاب والممارسين، ولا سيما في البلدان النامية. فالعدد الكبير من الطلبات المقدمة للدورات الدراسية الإقليمية في عام ٢٠١٧ يشهد على جودة البرنامج. وأعرب المتكلم عن إشادة وفده بشعبة التدوين لما تقوم به من عمل في تنفيذ للبرنامج، وتعاونها مع اللجنة الاستشارية، ولبنان من أعضائها. وقال إن وفده يؤيد المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/517) لتمويل برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية من الميزانية العادية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وهو يرحب أيضا بمبادرة ملفات البث الرقمي الرامية إلى تيسير حصول المستخدِمين في البلدان النامية على المواد التعليمية الموجودة في المكتبة السمعية البصرية، لأن الربط بالإنترنت محدود في تلك البلدان. وأعرب المتكلم أيضا عن ترحيب وفده بنشر الطبعة الإنكليزية من *دليل القانون الدولي* (*International Law Handbook*) وتطلعه إلى وضع الصيغة النهائية للطبعة الفرنسية. وقال إن وفده يأمل في أن يُترجم الدليل أيضا إلى لغات أخرى. وارتأى المتكلم أنه سيلزم لهذا الغرض، ولدعم أنشطة البرنامج بصفة عامة، جمع التبرعات من الجهات الشريكة والتعاون معها، ولا سيما مع الجامعات.

٧٢ - **السيد أحمد** (العراق): قال إن وفده يثني على الأنشطة التي تنظمها شعبة التدوين، ذلك أن هذه الأنشطة ساعدت على تعزيز احترام القانون الدولي وسيادة القانون على الصعيد الوطني. فالدورات الدراسية الإقليمية التي يشارك فيها فقهاء عراقيون مشاركة فعالة، تتيح فرصة لتبادل الأفكار والخبرات، وتساعد على تشجيع التعاون في الأمور القانونية. وأعرب المتكلم عن امتنان وفده للدول الأعضاء على إسهاماتها في هذا الصدد.

ورفعت الجلسة الساعة ١٢:٤٥.